



التكليف السادس من المحاضرة
الاسترشادية (نقد فروض البحث)

أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي، والتشغيلي،
وأداء الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية

الباحثون: د. صادق حسن
الخطاب (وآخرون).

المصدر: مجلة دراسات (العلوم الإدارية

تقييم البحث : رانيا ال هادي



فروض البحث:

بنى الباحثون فرضياتهم بناءً على أدبيات "نظرية الوكالة" التي تفترض أن آليات الحوكمة الصارمة تقلل من تضارب المصالح وتنعكس إيجاباً على أداء الشركات. وجاءت الفروض الرئيسية كالتالي:

- **الفرضية الأولى \$: (H_1)** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي (المقاس بـ العائد على الأصول $ROA\$$).
- **الفرضية الثانية \$: (H_2)** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء التشغيلي (المقاس بـ العائد على المبيعات $ROS\$$).
- **الفرضية الثالثة \$: (H_3)** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء الأسهم (المقاس بـ عائد السهم وحصة السوق).
- **الفرضية الرابعة \$: (H_4)** يتأثر أثر حوكمة الشركات على الأداء العام بالخصائص المحددة للشركات الكويتية (الحجم، المديونية، طبيعة النشاط).

نقاط القوة

القدرة على الاختبار الإحصائي صيغت الفروض بشكل كمي ومباشر يسمح بقياسها واختبارها إحصائياً باستخدام نماذج الانحدار المتعدد عبر الحزم الإحصائية؛ نظراً لربطها بمتغيرات مالية وتشغيلية رقمية واضحة. **الشمولية والتعددية:** لم تكتفِ الفروض بتبني أثر واحد عريض، بل جزأت الأداء إلى أبعاد منفصلة (مالي، تشغيلي، سوقي)، مما يتيح للباحثين فرصة معرفة أي الأبعاد يتأثر بحوكمة الشركات في الكويت أكثر من غيره. **تضمن الفروض المعدلة** صياغة الفرضية الرابعة (\$) (\$_4H\$ تعكس عمقاً ممتازاً، لأنها تعترف بأن البيئة الكويتية ليست متجانسة، وأن حجم الشركة ومديونيتها يلعبان دوراً وسيطاً أو معدلاً في توجيه دفة العلاقة.

نقاط الضعف

الصياغة في اتجاه واحد (إغفال الفروض الصفرية): صاغ الباحثون الفروض بالصيغة البديلة والموجهة طردياً (يوجد أثر ذو دلالة)، وكان من الأفضل منهجياً صياغتها أولاً بالصيغة الصفرية (\$Null\$ Hypothesis) (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية...); وذلك لضمان الحياد الأكاديمي، وتجنب الانحياز المسبق لنتائج تؤيد الحوكمة قبل البدء بالتحليل الميداني والكمي.

• **العمومية في صياغة المتغير المستقل:** استخدم الباحثون مفهوم "تطبيق مبادئ حوكمة الشركات" ككتلة واحدة في الفروض الثلاثة الأولى، وهذا فضفاض وصعب القياس المباشر كفرضية مفردة. كان الأجدر تفكيك المتغير المستقل داخل الفروض ليعكس الآليات المحددة، كأن يُقال مثلاً: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي...).

• **إهمال الفلسفة السلوكية والاقتصادية للبيئة الكويتية:** اشتق الباحثون الفروض بالكامل من دراسات غربية بيئتها الاستثمارية منفتحة، وتجاهلوا صياغة فروض تأخذ بعين الاعتبار "تركيز الملكية الحكومية" أو "الملكية العائلية" الشائعة جداً في الشركات المدرجة ببورصة الكويت، وهو قصور في ربط الفروض بالإطار النظري المحلي.

Chapter

لتلافي المآخذ الصياغية والمنهجية السابقة، نقترح إعادة بناء الفروض لتصبح أكثر دقة وموضوعية:

• H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لآليات الحوكمة (استقلالية المجلس، حجم اللجان) على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الكويت.

• H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لآليات الحوكمة على الكفاءة التشغيلية للشركات الكويتية.

• H_{1a} : تعدل طبيعة الملكية (حكومية/عائلية) من حجم الأثر الذي تتركه الحوكمة المؤسسية على عوائد الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية.